

دور الأنشطة المصرفية في تنمية الادخار المحلي في اندونيسيا للمدة 2005-2018

The role of banking activities in the development of domestic savings in Indonesia for the period 2005-2018

أ.د مصطفى كامل رشيد /المشرف

Dr. Mustafa Kamel Rasheed

dr-mustafa-kamel@uomustansiriyah.edu.iq

حسين فاخر البيس /الباحث

Hussein Fakher Al-Bais

Hussien.zubadey66@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: الأنشطة المصرفية، الادخار المحلي، الودائع المصرفية، اسعار الفائدة

Keywords: banking activities , local savings , bank deposits , interest rates.

المستخلص

تطور النشاط المصرفي بحكم التطور التكنولوجي، وقد أخذ آفاق جديدة باتجاه مساهمة مشتركة في بناء المجتمعات والاقتصاد، وان التطور للأنشطة المصرفية من شأنه أن يحفز على زيادة المدخرات المحلية، وتوظيفها من أجل خدمة الاقتصاد الكلي، اهمية البحث تكمن بان زيادة كفاءة الأنشطة المصرفية من شأنها زيادة فاعلية المدخرات المحلية ومن ثم دعم الاقتصاد المحلي والنمو الاقتصادي. فرضية البحث، دور القطاع الخاص في النشاط المصرفي يسهم في ضعف مستوى المدخرات المحلية.

مشكلة البحث، انعدام الثقة بين المصرف والزبون، ناتجة عن عدم وجود قوانين لحماية المودعين وقوانين لحماية أموال وحقوق المؤسسات المالية ومنها المصارف، وإن المسؤولية المجتمعية تحتم على المصارف ضرورة تبني خطوات حقيقية وفاعلة من أجل اعادة بناء الثقة بينها وبين الجمهور، مما يسهم في زيادة المدخرات المحلية. واستخدم اسلوب التحليل الوصفي بالاستناد الى عدد من المؤشرات الاقتصادية

Abstract

The development of banking activity by virtue of technological development, and it has taken new horizons towards a joint contribution to building societies and the economy, and that the development of banking activities would stimulate an increase in local savings, and their employment in order to serve the overall economy. The importance of research is that increasing the effectiveness of local savings would increase efficiency of banking activities, thus supporting the local economy and economic growth. The hypothesis of the research stated that the dominance of the governmental character, and the modest role of the private sector in banking activity, contribute to the limited level of local savings, and then the overall economic loss of this channel in financing productive activities.

المقدمة

ان متانة البنية المصرفية اصبحت من ضروريات بناء اقتصاد مزدهر يتبنى نظم الحداثة والتطور المستدام السليم، لذلك فإن دور النظام المصرفي في أي اقتصاد هو توفير آليات وقنوات تعمل على تعبئة المدخرات المحلية، وتحولها فيما بعد الى استثمارات تساعد على ازدهار الاقتصاد، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وتمويل خطط التنمية الاقتصادية المستدامة، ولهذا عدت الأنظمة المصرفية من أهم اختراعات المجتمعات الحديثة، وذلك نظراً للدور الأساس الذي تمارسه في تنمية المدخرات المحلية، وفي نمو الاقتصاد القومي. وتتمثل المدخرات المحلية في اندونيسيا إحدى مدخلات النشاط المصرفي وأهم الألفية التي تستمد منها المصارف احتياطاتها النقدية، وعليه يتم تأسيس الاحتياطي النقدي الذي تركز عليه المؤسسات المصرفية في دور الائتمان المصرفي، وتمويل الأنشطة الانتاجية والاقتصادية فيها.

اهمية البحث: ان تكرار حدوث الازمات الاقتصادية خلال العقود الراهنة دفعت المهتمين بالشأن الاقتصادي بالبحث عن اليات تحمي الاقتصاد المحلي من حدة هذه الازمات، وأن اهم هذه الاليات هي تفعيل قناة الادخار المحلي لتغذية الأنشطة الاقتصادية ودعم الناتج، مما يجعل الاقتصاد قادراً على التعامل مع الازمات.

مشكلة البحث: ان المسؤولية المجتمعية تحتم على المصارف ضرورة تبني خطوات حقيقية وفاعلة من اجل اعادة بناء الثقة بينها وبين الجمهور، مما يسهم في زيادة المدخرات المحلية وتوسع حيز الشمول المالي، وأن الاكتفاء بالروتين الاعتيادي لعمل المصارف سوف يحافظ على ضعف مستوى المدخرات المحلية واستشراء الزعة الاستهلاكية لدى المواطن، وهنالك انعدام للثقة بين المصرف والزبون ناتجة عن عدم وجود قوانين لحماية المودعين وقوانين لحماية اموال وحقوق المؤسسات المالية ومنها المصارف

أهداف البحث

- 1- بيان اسباب تطور المدخرات المحلية في اندونيسيا
 - 2- الاسترشاد بمؤشرات كلية لبيان دور الادخار المحلي في الاقتصاد الاندونيسي.
 - 3- تحليل الودائع المصرفية وانواعها.
 - 4- تحليل اسعار الفائدة وعلاقتها بالادخار المحلي .
 - 5- تحليل العلاقة بين الادخار المحلي والودائع المصرفية في اندونيسيا.
- فرضية البحث:** دور القطاع الخاص في النشاط المصرفي يسهم في ضعف مستوى المدخرات المحلية.

المبحث الأول: الادخار والأنشطة المصرفية: مدخل مفاهيمي

اولاً- ملامح عامة عن الاقتصاد الاندونيسي: أهم ما يميز الاقتصاد الاندونيسي. أنه يعد من أكبر الاقتصادات في جنوب شرق قارة آسيا، وتعد من اقتصادات الدول الناشئة في العالم. وهي عضو في مجموعة العشرين، وتصنف على إنها دولة صناعية جديدة وتعد الدولة ذات الترتيب السادس عشر.

في قائمة الدول المصنفة حسب الناتج المحلي الاجمالي، والدولة السابعة في تكافؤ القوة الشرائية. قدر اقتصادها ب 40 مليار دولاراً عام 2019 ومن المتوقع أن يتخطى اقتصاد الأنترنت لإندونيسيا حاجز ال 130 مليار دولاراً بحلول عام 2025، وما زالت تعتمد على السوق المحلية والأنفاق الحكومي من الميزانية العامة، إذ تمتلك الحكومة المركزية الاندونيسية 141 مؤسسة تمارس أسعار مجموعة السلع الاساسية. مع ذلك ومنذ تسعينات القرن العشرين كانت غالبية الاقتصاد خاضعة لسيطرة الأفراد الاندونيسيين والشركات الاجنبية. وتتمتع اندونيسيا بتجربة سياسية واقتصادية واجتماعية ثرية، ترشحها بأن تكون عملاقاً اسلامياً يترفع على عرش سابغ قوة اقتصادية في العالم، كما أنها نموذج فريد للإسلام المتحضر والمدني، الإسلام الذي بإمكانه وبسهولة العيش والتوافق والتلاؤم مع متطلبات الحضارة الحديثة والنهل منها بسلاسة مع الاحتفاظ بجوهر الرسالة. وفي وسط التخبط اللامحدود في البلاد العربية والإسلامية، نجد أن للمسلمين في جنوب شرق اسيا، ولا سيما ماليزيا وأندونيسيا بشكل خاص، تجربة فريدة تستحق أن تكون شاهداً على عزيمة الإنسان المسلم وإراداته في إنجاز المستحيل. وأثبتت اندونيسيا أنها بلد صاحب إرادة وعزيمة، عندما تجاوزت العوائق السياسية، وسلسلة الاحتلال الذي تعرضت لها ، لتؤكد انها بلد عريق. (<https://m.marefa.org>)

ثانياً: الادخار

1- مفهوم الادخار: من الصعب جداً إعطاء مفهوم موحد للادخار، فهناك مفاهيم متعددة، ويرجع ذلك إلى تطور الفكر الاقتصادي في المراحل التاريخية المتعاقبة في حياة المجتمعات من جهة، وتطور مفهوم الادخار ذاته من جهة أخرى، وبالتالي فإن مفهوم الادخار تطور بمرور الوقت حيث أصبح أحد الجوانب المهمة للاقتصاد وشهد الفكر الاقتصادي العديد من الأبحاث والاهتمام بهذا المفهوم من قبل رواد الفكر الاقتصادي ، وعموما يعرف الادخار على أنه (الحفاظ على الدخل المتبقي بشرط أن يكون موجهاً للاستثمار) (Abu-N,2010;95)، ويعرّف الادخار أيضاً بأنه (الفرق بين الدخل والاستهلاك، ويعني أنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، وأن الادخار على الأغلب لا يستخدم كله في الاستثمار لأن جزءاً منه يكتنز وهذا معمول به في الدول النامية)، (عريقات، 2006:131)، وعُرف أيضاً بأنه (جزء من الدخل الذي لا يكون مخصصاً للاستهلاك والذي يودع في حسابات مصرفية جارية أو الذي يستخدم على المدى القصير كالأدوات المالية وحسابات الأجل وغيرها)، (عباس، 2013:134)، وعُرف بأنه (الظاهرة الاقتصادية الأساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، ويعني الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية، ولذلك يطلق من قبل البعض على الادخار بالفائض)، (داود ، 2010 : 127).

2 - أنواع الادخار: ان الادخار قناة تمول العمليات والأنشطة والصفقات اليومية بين الافراد والمؤسسات العاملة في الاقتصاد المحلي لذا يمكن تقسيم الادخار الى نوعين هما:

1. **الادخار الإجباري:** ويعتبر النوع الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه حيث يمثل أحد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية، (Suk،Kim، 1991: 139). او الادخار الذي يكون الفرد أو

المؤسسة مجبر بقوة القانون او قرارات الحكومة او قرارات شركات القطاع الخاص التي يعملون بها لاستقطاع مبالغ معينة لغرض استثمارها، وهو على عدة صور أبرزها: (العبيدي، 2011: 64)
أ- **قنوات ادخار المخصصة للتقاعد:** إذ تستقطع نسبة مئوية ضئيلة من الراتب إثناء خدمة الموظف ليجدها أمامه عند التقاعد.

ب- **قنوات ادخار الشركات:** وهو استقطاع قدر من ارباح المساهمين بقصد التمويل الذاتي لدعم رأسمال الشركة او دعم احتياطاتها، وهو ما يعرف باحتياط التوسع (الأرباح المحتجزة).

ج- **قنوات الادخارات عن طريق الضرائب:** إذ تقدم حكومات عدد من البلدان على استقطاع جزء من الأموال من بعض النشاطات الاقتصادية عن طريق زيادة الضرائب، لغرض استثمارها في مشروعات تنموية من جهة، وتقليل الاستهلاك من جهة أخرى، ولا سيما الاستهلاك الخاص المرتبط بالتبذير والانفاق الترفي والكمالية.

2. **الادخار الاختياري:** هذا النوع من الادخار يتم طواعية من قبل الفرد بالامتناع عن استهلاك جزء معين من دخله و الاستثمار في وقت آخر بقصد خلق توازن مرغوب فيه من جانب الفرد ، وهذا يبين ما يحصل عليه الأخير من المنفعة المؤجلة في ضوء الاعتبارات المستقبلية المتعلقة بالفرد ، بمعنى آخر ، الادخار الطوعي هو ادخار فردي ينبع من حرية الفرد ورغبته في الادخار بدون دافع خارجي، فالمدخرات الفردية مهمة جدًا من حيث مساهمتها في تحقيق الإضافات في رأس المال المستثمر في خطة التنمية وضرورتها في رفع المستوى المعيشي. ، كما يسهم الادخار بشكل فاعل في تحقيق فرص العمل وتحقيق الدخل مناسب للأفراد ، (Robert، Lucas، 1990: 94). وترجع اسباب هذا النوع من الادخار الى عوامل عدة ابرزها: (العبيدي، 2011: 63)

أ- تطوير بعض المؤسسات الادخارية وتوسيعها وجودة بعض خدماتها.

ب- ايجاد الوعي الادخاري عند جمهور المتعاملين عن طريق الحملات الدعائية، وإبراز الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تؤديها عملية الادخار.

ج- مبدأ الشفافية الذي اعتمدته بعض المؤسسات الادخارية ، والذي عزز الثقة عند المدخرين.

3- مصادر تمويل الأوعية الاستثمارية: يمكن تلبية تمويل الإنفاق الاستثماري بالمساهمة الكبيرة للادخار المحلي من اجل تعزيز بنية الاقتصاد، اذ تنساب رؤوس الأموال لتغذية الاستثمار من المصادر الآتية:

1- المصادر الخارجية: ان الحكومات التي لا تتمكن من توفير الادخارات المحلية بصورة كافية لإشباع تمويل التنمية الاقتصادية فإنها سوف تلجأ الى التمويل من الخارج (مدخرات العالم الخارجي) (حسن، 2004: 69). وان تلك رؤوس الاموال الخارجية تكون في الغالب على شكل قروض عامة قروض تجارية، الإعانات وغيرها، ويكون مصدر رؤوس الأموال هذه في الحالة هو (الانشطة التجارية الدولية، الاسواق المالية العالمية، المؤسسات المالية العالمية).

2- المصادر الداخلية (الادخار المحلي): يعرف بأنه عبارة عن مجموع مدخرات دولة ما داخل حدودها، فهي تعبر عن مجموع مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الحكومة

والمؤسسات والشركات التابعة لها، (ايمان، 2011: 64) يعتبر الادخار المحلي مصدراً تمويلياً هاماً في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ويجنب هذا النوع اللجوء على المصادر الخارجية التي تمت الإشارة إليها، والتي تتسم بكونها ذات أعباء مالية مكلفة، ويضم الادخار المحلي العديد من الأنواع الفرعية وهي كما يأتي:

أ- **مدخرات القطاع العائلي** : ويتمثل هذا النوع من المدخرات في الفرق بين الدخل المتاح (الدخل بعد تسديد الضرائب والمدفوعات التحويلية) وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة ، كما تعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الادخار المحلي في الدول النامية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، (Dolly&etal،2004:No.10727)، ويشمل هذا النوع من الادخار المحلي: (Comin & Ramana،2009:46)

– المدخرات التعاقدية مثل أقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات وتتميز هذه المدخرات بالإلزامية والاستقرار.

– الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والتي يحتفظ بها في صورة نقود أو كأصول أخرى كالحلي والمجوهرات أو على شكل ودائع ادخارية لدى صناديق التوفير والاحتياط والبنوك التجارية.

ب- **ادخار قطاع الأعمال والمؤسسات**: يقصد بادخار قطاع الأعمال كل ما تخصصه المؤسسات على اختلاف نشاطها منها الزراعي، الصناعي، الخدمي وغيرها، سواء كانت تلك المؤسسات ذات طابع عام أو مؤسسات خاصة إذ تقوم هذه المؤسسات بتخصيص جزء من أرباحها للادخار في سبيل زياده الاستثمار في القطاع نفسه، أو قد يكون الاستثمار في قطاعات أخرى قريبة أو ذات صلة بالقطاع التي تعمل ضمنه تلك المؤسسات، ويتحدد حجم ادخار هذا القطاع حسب الأرباح المحتجزة ، فضلاً عن نوعيه السياسة التوزيعية المتبعة فكلما كانت هذه السياسة غير مستقرة وغير منتظمة، فإن الادخار سيختلف حسب مواسم الكساد والذروة بالنسبة لهذه المؤسسات، كما أن الادخار يعتمد على طبيعة هذا القطاع وطبيعة البرامج والخطط المستقبلية فيه، فمثلاً القطاعات التقنية والنفطية وغيرها هي بحاجة إلى توسع بالاستثمار وبالتالي يتوجب على المؤسسات تحديد نسب ادخار تتسق مع هذه الحاجة، ومن الجدير بالذكر أن أهميه وفاعليه الادخار في هذا القطاع تختلف تبعاً للمستوى الاقتصادي في الدول، ففي الدول النامية لا تعول كثيراً على هذا النوع، إذ تكون المؤسسات العاملة ليست مدخره بشكل يدفع الدولة إلى الاعتماد على مدخراتها، فضلاً عن أن الخطط الاستثمارية في هذه الدول غير مستقرة وغير ثابتة. (Das،2010:166).

ت- **الادخار الحكومي**: يأتي الادخار الحكومي من الفرق ما بين الإيراد الحكومي الجاري والمصروف الحكومي الجاري، فإذا حصل فائض فينتجه الى التمويل لغرض الاستثمار وتسديد اقساط الديون في حالة وجود دين حكومي، اما في حالة ازدياد النفقات الجارية على الإيرادات الجارية (حالة عجز حكومي) فهذه الحالة يتم التمويل عن طريق السحب من المدخرات للقطاعات الأخرى او عن طريق اصدار او طبع عملة جديدة او الاقتراض. وتمارس الحكومات تنمية مواردها المالية وترشيد النفقات العامة، بهدف تحقيق الفائض حتى يتسنى لها توجيهه الى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

(عجمية وآخرون، 2004:222) وفي الغالب تكون النفقات الحكومية اكبر من الإيرادات الحكومية، مما يجعل الحكومة مضطرة للجوء الى مدخرات قطاع الاعمال لسد العجز الحاصل. وان الارتفاع في الإيرادات الحكومية الذي يحصل نتيجة الضرائب يعمل على الزيادة في حجم الادخارات الحكومية في الحالة التي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك لدى الحكومة من زيادة الضرائب هو ادنى من الميل الحدي للاستهلاك في القطاع الخاص . ويمارس الادخار الحكومي الذي يتحقق من الفائض في الميزانية العامة دورا كبيرا في تنمية الاقتصادات في اغلب بلدان العالم. (القريشي، 2007:192)

4- أهمية الادخار: يمارس الادخار دورا هاما في تمويل الاستثمارات ومخفف من حدة التقلبات الاقتصادية والأزمات الاقتصادية، وتقع مسؤولية توليد الادخار على القطاع الاسري والمؤسسات والحكومة، كما يعد من اهم الوسائل التي تعمل على تحسين المستوى المعيشي وزيادة الثروة، وتتمثل أهمية الادخار بما يأتي، (زيتوني، 2011:57)

1- تحقيق الارباح والعائدات التي تنمي الاقتصاد الوطني لأن هذه الاموال المدخرة موجهة الى الاستثمار.

2- التقليل الاستهلاكي من اجل الترف والبذخ مما يؤدي الى الاستقرار الاجتماعي من خلال تندية الفوارق المجتمعية.

3- تحفيز النمو الاقتصادي ودعم برامج التنمية، إن بدء عملية التنمية الاقتصادية يتطلب تخصيص الأموال اللازمة والكافية لمتطلبات النشاط الاقتصادي، ومن هنا تأتي أهمية الادخار في توفير التمويل اللازم للاقتصاد لتنفيذ برامج التنمية، إضافةً إلى ذلك فإن إحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي ليس بالأمر السهل، حيث يتطلب ذلك إنشاء وتنفيذ العديد من المشاريع الإنتاجية الجديدة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمشاريع القديمة كل هذا يتطلب قدراً كبيراً من رأس المال لتمويل هذه المشاريع، أي أنها تحتاج إلى ادخار كافٍ هذا الأخير هو مصدر مهم للتمويل الذاتي في عمليات التوسع الاستثماري. (سلامي، 2015:64) (Ogren, 2018; 7)، (Orthofer, 2015:4).

تخفيض معدلات البطالة اذ يعمل الادخار على خفض معدلات البطالة وذلك من خلال خلق وظائف جديدة نتيجة بدء مشاريع استثمارية جديدة بفضل هذه المدخرات ، وأرباح هذه المشاريع الجديدة نفسها لا تساعد فقط في توسيعها بل تدفع نحو استيعابها المزيد من القوى العاملة في أكثر من مجال كما إنها تخلق موارد نقدية جديدة للدولة من خلال الضرائب المفروضة على هذه المشاريع بالإضافة إلى تهيئة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى التوسع في الأنشطة الإنتاجية والخدمات من خلال الحصول على دخل للعمال الذين كانوا عاطلين عن العمل سابقاً لإنفاقه على السلع والخدمات التي يحتاجونها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نشاط أصحاب المشاريع في مجالات الإنتاج والخدمات بحكم الزيادة في معدل نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات (سلامي، 2015:64)، (Ogren, 2018; 7)، (Orthofer, 2015; 4).

5- العوامل المؤثرة في الادخار: حدد المختصون العديد من العوامل والقوى التي تمارس دوراً كبيراً في التأثير على السلوك الادخاري للأفراد ويرجع مدى فاعلية هذه العوامل في التأثير على الكيفية التي

يتم بها توزيع الدخل ما بين الادخار والاستهلاك، وإن بعض هذه العوامل غير خاضع للقياس الكمي وتسمى بالعوامل الذاتية أو الشخصية والبعض الآخر خاضع للمقاييس والمؤشرات الكمية وتعرف بالعوامل الموضوعية، وفيما يأتي اهم تلك العوامل:

1. **العوامل الذاتية:** وهي عوامل مرتبطة بالأشخاص من حيث طبقاتهم وعاداتهم وتقاليدهم فضلاً عن المعتقدات الدينية، كتحريم التعامل بالربا مثلاً، كما إن الطبقات الوسطى والعاملة تميل للادخار وذلك لتحسين الظروف المعيشية ومواجهه الأزمات المستقبلية، كالحوادث وغيرها ويمكن أن نلخص أهم العوامل الذاتية التي تحمل الأفراد على الادخار كما يأتي: (L. J.Esso,2012;200)
أ- عدم شعور الفرد بالأمان فالفرد يعمل على تأمين مستقبله عن طريق الادخار من خلال تكوين احتياطي لدفع ما قد يحدث من احتمالات غير متوقعة كالمرض وغيرها.
ب- يقوم الأفراد بالادخار وذلك رغبة في أن يتركوا لأولادهم عقاراً أو أي صورة من صور الثروة لتحسين مستوى المعيشة في المستقبل ومواجهة نفقات أخذه في التزايد.
ت- إن الأفراد يدخرون للمستقبل الذي يصبحون فيه أكبر سنّاً ومتقاعدين.
ث- يقوم الأفراد بالادخار لرغبة رب العائلة في تثقيف أولاده في المستقبل ثقافه بمستوى أعلى.

2. **العوامل الموضوعية:** وتتميز بكونها خاضعة للمقياس الكمي وبالتالي فإنها محكومة بقوانين وعلاقات رياضية تمنح إمكانية التحكم فيها وتوجيهها نحو الاتجاهات المطلوبة ، من خلال سياسات اقتصادية تقوم بها الدول وهي تؤدي دوراً كبيراً في التأثير على حجم المدخرات ومعدلاتها ومستوياتها ومن أبرز هذه العوامل (Kamarudin & Shah,2018:9)
أ- **الدخل المتاح:** يستخدم الاقتصاديون أرقام الدخل القومي للمقارنة الاقتصادية للبلدان المختلفة، وإن التغير الحاصل في حجم الدخل القومي ارتفاعاً وانخفاضاً من شأنه التأثير في مستوى الادخار، ولكن مع ضرورة بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، وتمارس الضرائب دوراً مهماً في تحديد الدخل المتاح ومن ثم الادخار. (Faras,et al, 2009: 140).

ب- **طريق توزيع الدخل القومي:** تعد طريقة توزيع الدخل القومي من المحددات الرئيسة والفاعلة في تقرير حجم الادخار، وإن المعنى المقصود من هذا التوزيع هو توزيع الدخل النقدي المتحقق في العملية الإنتاجية بين الذين اشتركوا في تكوينه، وتتفاوت حصه الفرد من هذا الدخل من شخص إلى آخر وبدوره سيؤثر هذا التفاوت على حجم المبالغ المدخرة من قبل الأفراد، ومن الملاحظ أن الدول الرأسمالية في بداية نموها الاقتصادي وخاصة في عهد الثورة الصناعية قامت بتركيز الدخل بيد طبقه المنظمين لما تتميز به هذه الطبقة من انخفاض في الميل الحدي للاستهلاك، مما أدى إلى توجه النسبة الأكبر من الزيادات الحاصلة في الدخل نحو الادخار والتي اتخذت طريقها نحو الاستثمار تشهد الدول النامية انخفاض في حجم الادخار، والسبب يرجع إلى أن الجزء الأكبر من دخلها القومي يذهب إلى فئات المجتمع التي تتسم باتجاهاتها الاستهلاكية، وفي يد كبار الملاك، والتجار المضاربين وغيرهم ممن يشهد لديه الاستهلاك الترفي مقابل انخفاض الادخار. (Hailemariam, 2010:58)

ت-مستوى الدخل الحقيقي: يعتمد الاستهلاك والادخار على مقدار الدخل الحقيقي أكثر من اعتماده على الدخل النقدي فالارتفاع والانخفاض في المستوى العام للأسعار من شأنه أن يؤثر على القوة الشرائية للنقود وبالتالي سيؤثر على مستوى الدخل الحقيقي المتاح للاستهلاك والادخار، إذ أن حالة الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعني انخفاض مستوى الدخل الحقيقي وهذا يعني انخفاض في مقدار الدخل المتاح والذي سيؤدي إلى الانخفاض في حجم المدخرات، كما أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني ارتفاع قيمة الأرصدة التي يدخرها الأفراد مما يدفعهم إلى استثمارها في مجالات أخرى ليعوضهم عن التآكل في قيمة هذه الأرصدة كسواء العقارات، ويظهر هذا بجلاء في فترات التضخم والعكس صحيح في فترات الكساد (Kowalski E., 2000:78)، (Jayasinghe, 2019:68)

ثانياً: اسعار الفائدة: يعد سعر الفائدة أحد العوامل التي تحدد حجم الادخار، وإن فاعليه هذا العامل في التأثير على الادخار تختلف بحسب ما يراه الاقتصاديون في مدارس فكريه مختلفة، فبحسب الكلاسيك فإن سعر الفائدة يعد أهم عامل في التأثير على حجم الادخار (مكافئة الاستهلاك الحالي باستهلاك أكبر في المستقبل)، فهم يعتقدون أن كل ارتفاع في سعر الفائدة بالضرورة يؤدي إلى ارتفاع في مستويات الادخار، والعكس صحيح في حاله انخفاض سعر الفائدة إذ أعطوا أهميه كبرى لسعر الفائدة وعدوه أهم العوامل المحددة للادخار، بينما يعتقد كينز أن الادخار يتأثر قليلاً أو ربما لا يتأثر أصلاً بسعر الفائدة (ثمن التنازل عن السيولة)، إذ قد يؤثر سعر الفائدة في الادخار بصورة غير مباشره من خلال تأثيره على الاستثمار وتغيرات الاستثمار تؤثر في الدخل الذي بدوره يؤثر على الادخار، أما رواد المدارس الحديثة فقد اختلفوا حول أثر سعر الفائدة على الادخار ويعتقد أغلبهم أن هنالك أثراً موجباً لسعر الفائدة في الادخار، (AHMAD, 2015:108)

ثالثاً: الودائع المصرفية: وتتكون من ما يأتي (طالب، وآخرون، 2013:66)

أ- الودائع الجارية: وتسمى هذه الودائع (ودائع تحت الطلب) وأنت هذه التسمية من إمكانية السحب على هذه الودائع في اي وقت تكون للزبون رغبة بذلك، ويختلف هذا الحساب لكون المودع لا يحصل على نسبة من الفائدة (بعض البلدان تمنح عليها فائدة) وينبغي عليه ان يترك نسبة معينة من الوديعة دون ان يقوم بسحبها، وأن عملية السحب المستخدمة هي باستخدام الصكوك ويستخدم هذا الحساب على الأغلب رجال الأعمال والصناعيين الذين يقومون بالدفع والاستلام لأجور صفقاتهم بشكل مستمر عبر المصرف، وأن المصرف يتعاطى اجورا معينة مقابل تقديمه للخدمة في هذا الحساب وتوفيره لدفتر الصكوك.

ب- ودائع الادخار: ويمارس هذا النوع من الحسابات الصغار من المدخرين في الاستفادة من مدخراتهم الصغيرة مما يحفزهم على الادخار، ويعمل على تشجيعهم باستثمار اموالهم في هذا النوع من الحسابات، ويمتاز هذا الحساب بإمكانية السحب على الوديعة في اوقات زمنية معينة بعد اخطار المصرف بأشعار يسبق سحب الوديعة في مدة لا تقل عن اسبوع بأمر كتابي يصدره المودع وموجه للمصرف يعلمه بتاريخ السحب وحجم المبلغ الذي يتم سحبه، ويمتاز هذا الحساب بأن المودع يحصل على نسبة فائدة تكون اعلى من الحساب الجاري وأقل من حساب الودائع الثابتة.

ج- الودائع الثابتة : وتعرف على انها الودائع الزمنية او الودائع لأجل ويعود السبب لكون المودع غير قادر على سحب الوديعة قبل انتهاء المدة الزمنية المقررة لسحبها والمتفق عليها مقدما مع المصرف حيث كلما زادت المدة ارتفع سعر الفائدة الممنوحة للمودع والفترة المقررة، وفي اغلب الاحيان تكون من (6 اشهر) الى (10 سنوات) ويمنح صاحب الحساب نسبة فائدة اعلى من باقي الحسابات التي يقوم بتقديمها المصرف . ويمكن للمودع ان يقوم بسحب الوديعة مقابل الحصول على نسبة فائدة على المدة التي قضتها الوديعة في المصرف.

المبحث الثاني: الجانب العملي للبحث / تطور مؤشرات الادخار والمؤشرات المصرفية:

تمثل المدخرات المحلية احدى مدخلات النشاط المصرفي وأهم الاقنية التي تستمد منها المصارف احتياطاتها النقدية، الاعتماد عليه في تأسيس الاحتياطي النقدي الذي تركز عليه المؤسسات المصرفية في دور الائتمان المصرفي وتمويل الانشطة الانتاجية والاقتصادية في اندونيسيا

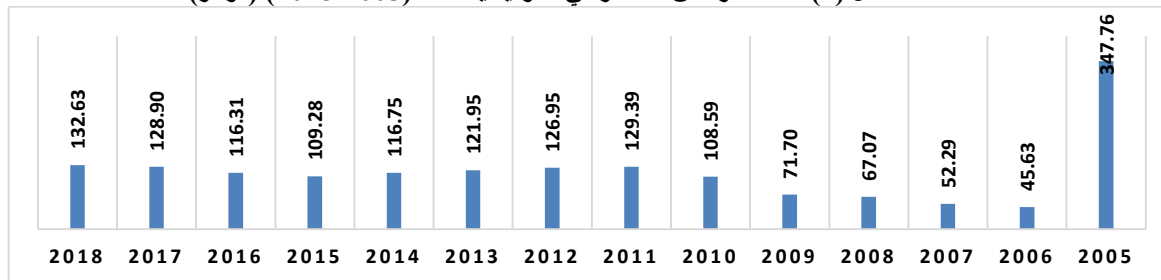
اولا: الادخار المحلي: بلغ اجمالي المدخرات المحلية بحسب الجدول (1) عام 2005 (78693.9) مليار دولار وهو معدل منخفض نسبيا مقارنة بباقي مدة الدراسة، حيث ارتفع عام 2006 ليصل الى (104645) مليار دولار واستمر بالارتفاع عام 2007 اذ بلغ (121500) مليار دولار ثم ارتفع الى اعلى مستوى عام 2011 اذ بلغ (317164) مليار دولار، ومن ثم اتخذ مسارا تنازليا اذ بلغ عام 2012 (315398) مليار دولار واستمر هذا الانخفاض للأعوام الباقية، ففي عام 2015 بلغ (282365) مليار دولار ثم ارتفع عام 2016 حيث بلغ (304215) مليار دولار كما استمر ارتفاع اجمالي المدخرات المحلية ليصل عام 2018 الى (355012) مليار دولار وهذا يؤشر وجود توجه ايجابي من قبل الدولة للادخار لتعزيز الاقتصاد بزيادة نسب الفوائد على الادخار وتشجيع المدخرين على الادخار. ان تطور مسار الادخار المحلي يثبت صلاحية واهمية دور المؤسسات المصرفية في اندونيسيا في توعية وتعزيز بنية المدخرات الفردية، فضلا عن التفاعل المشترك بين الزبون والمصرف في إتمام الصفقات النقدية، واستيعاب القنوات الالكترونية المصرفية والتي تشجع على زيادة الاستخدام المصرفي ومن ثم تحسن مستوى المدخرات المحلية.

جدول (1) الادخار المحلي في اندونيسيا للمدة (2005-2018) (مليون دولار)

السنوات	اجمالي المدخرات المحلية
2005	78693.9
2006	104645
2007	121500
2008	157941
2009	171090
2010	262598
2011	317164
2012	315398
2013	307090
2014	297852
2015	282365
2016	304215
2017	341121
2018	355012

Source: IMF, International Financial Statistics and data files.

ثانياً : حصة الفرد من الادخار: بلغ بحسب الشكل (1) اعلى مستوى لحصة الفرد من الادخار (347.76) عام 2005، وادنى مستوى بلغ (45.63) عام 2006، ثم عاد للارتفاع عام (2011) حيث بلغ (129.39) حتى وصل عام (2018) (132.63) وهي نسبة ارتفاع مقارنة بباقي السنوات السابقة. الشكل (1) حصة الفرد من الادخار في اندونيسيا للمدة (2005-2018) (دولار)



المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى بيانات الجداول أعلاه.

ثالثاً : الودائع المصرفية: يتضح من جدول (2) ان اعلى مقدار للوديعة الجارية وودائع التوفير والودائع الثابتة كانت في عام 2018، اذ بلغت الودائع الجارية (178,097981) مليار دولاراً وبلغت وودائع التوفير (379,918705) مليار دولاراً وبلغت الودائع الثابتة (357,413513) مليار دولاراً في ذات العام، نتيجة ان جميع الودائع المصرفية اتخذت مسارا تصاعديا لقيام البنك المركزي الاندونيسي بلوائح جديدة ورفع اسعار الفائدة قد خلفت شروطا اكثر تشددا للسيولة المحلية، مما ادى الى تباطؤ نمو الاصول والقروض وتلجأ البنوك لاستخدام مزيد من الديون الخارجية لتمويل عمليات الاقتراض. بينما كان اقل مقدار للوديعة الجارية وودائع التوفير والودائع الثابتة في عام 2005 اذ بلغت للودائع الجارية (17,359873) مليار دولاراً وودائع التوفير (49,291802) مليار دولاراً والودائع الثابتة (30,143023) مليار دولاراً. ان النمو المركب كان منخفضا في الودائع الجارية في سنوات التحليل حيث بلغ (0.19)، وأما وودائع التوفير كانت أعلى وقد بلغت (17.01) وأما الودائع الثابتة بلغت (20.9) في سنوات التحليل كما يلاحظ ان جميع الودائع المصرفية اتخذت مسارا تصاعديا خلال مدة الدراسة، مما يؤكد على الدور المهم للمدخرات المحلية في بناء الودائع المصرفية، ومن ثم تحسن النشاط المصرفي وتطوره.

جدول (2) الودائع المصرفية في اندونيسيا للمدة (2005-2018) (مليون دولار)

السنوات	الوديعة الجارية	ودائع التوفير	الودائع الثابتة
2005	359873.17	291802.49	143023.30
2006	810857.27	152497.58	142277.38
2007	120467.37	105826.72	895155.55
2008	848005.39	836201.87	320676.73
2009	964916.49	118735.104	034299.100
2010	048697.77	197518.125	309586.126
2011	262900.76	643459.152	006981.146
2012	051314.79	833586.182	267237.177
2013	666064.78	234683.210	585766.201
2014	430267.89	722519.232	457544.283
2015	429343.113	058865.268	884404.267
2016	419020.141	110406.298	029378.293
2017	529168.145	420737.343	417937.326
2018	097981.178	918705.379	413513.357
النمو المركب	0.19	17.01	20.9

المصدر: البنك المركزي الاندونيسي ، النشرات الإحصائية السنوية ، مؤشرات اقتصادية ، سنوات متنوعة

رابعاً: تطور الودائع المصرفية في المصارف الاخرى والمؤسسات المالية: يتضح من جدول (3) ان اعلى مقدار للوديعة الجارية للمصارف الاخرى والمؤسسات المالية كانت في عام 2006 اذ بلغت (409147) مليون دولاراً، بينما كان اعلى مقدار لودائع التوفير للمصارف الاخرى والمؤسسات المالية عام 2016 اذ بلغت (152260) مليون دولاراً، وان اعلى مقدار للودائع الثابتة للمصارف الاخر والمؤسسات المالية كان عام 2012 اذ بلغت (1299493) مليون دولاراً، في حين كان اقل مقدار للوديعة الجارية وودائع التوفير والودائع الثابتة للمصارف الاخرى والمؤسسات المالية في السنوات 2016-2018-2016 اذ بلغت الوديعة الجارية (6497) مليون دولاراً، وودائع التوفير (3407) الف دولاراً والودائع الثابتة (64630) مليون دولاراً، اما النمو المركب للودائع الجارية كان منخفضاً لسنوات التحليل حيث بلغ (-0.6)، وأما وداائع التوفير كانت اكثر انخفاضاً حيث بلغ (-11.4)، وأما الودائع الثابتة كانت مرتفعة مقارنة بالودائع الأخرى لسنوات التحليل حيث بلغ (14.9). كما يلاحظ من الجدول ادناه ان مسار الودائع كان متذبذباً طيلة مدة الدراسة. اذ تسعى المؤسسات المصرفية المالية اجتذاب الودائع من اجل مواكبة حدة المنافسة الدولية في الأنشطة المصرفية، وبناء قاعدة جيدة من الاحتياطيات المصرفية.

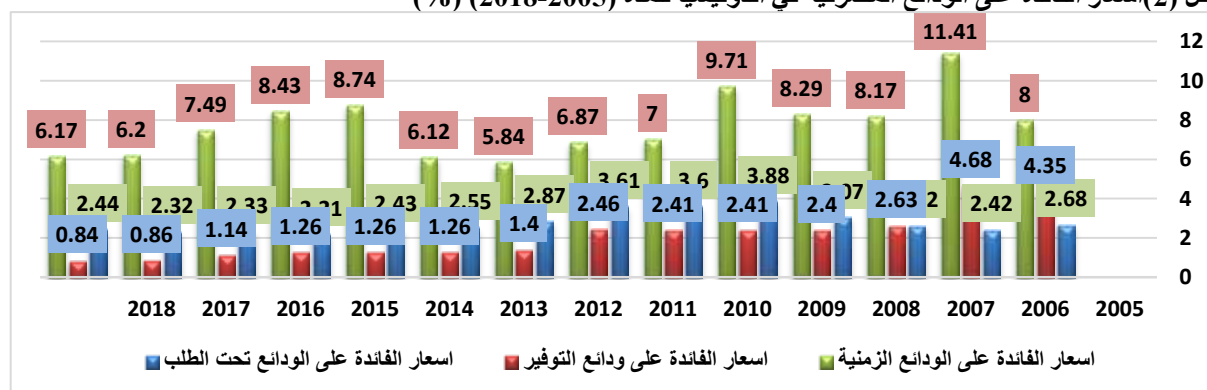
جدول (3) الودائع المصرفية في المصارف الاخرى والمؤسسات المالية في اندونيسيا للمدة (2005-2018) (الف دولار)

المسنوات	الوديعة الجارية	ودائع التوفير	الودائع الثابتة
2005	262975	16664	157426
2006	409147	16674	405576
2007	147122	24722	284266
2008	76631	11709	178445
2009	67277	6190	975780
2010	80010	7510	1151906
2011	61358	22997	974458
2012	104582	3983	1299493
2013	100749	4534	660993
2014	103161	4835	1109722
2015	663132	4704	559076
2016	6497	152260	84630
2017	169262	6709	523193
2018	241978	3407	966011
النمو المركب	-0.6	-11.4	14.9

المصدر: البنك المركزي الاندونيسي، النشرات الاحصائية السنوية، مؤشرات اقتصادية، سنوات متنوعة

خامساً: تطور اسعار الفائدة على الودائع المصرفية: يتضح من شكل (2) ان اعلى معدل لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب كان عام 2009 اذ بلغ (3.88%) وقد كان اعلى معدل لأسعار الفائدة على وداائع التوفير عام 2006 اذ بلغ (4.68%) كما ان اعلى معدل لأسعار الفائدة على الودائع الزمنية عام 2006 اذ بلغ (11.41%). وان اقل معدل لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب كان عام 2015 اذ بلغ (2.21%) واقل معدل لأسعار الفائدة على وداائع التوفير عام (2018) اذ بلغ (0.84%) واقل معدل لأسعار الفائدة على الودائع الزمنية كان عام 2012 اذ بلغ (5.84%). وعلى الرغم من التذبذب في مسار اسعار الفائدة على الودائع، لكنها استطاعت من تحفيز مدخرات الافراد بدلالة ارتفاع الودائع المصرفية بكافة أنواعها خلال مدة الدراسة. (اندونيسيا، رؤية اقتصادية، QNB، سنوات متنوعة)

شكل (2) اسعار الفائدة على الودائع المصرفية في اندونيسيا للمدة (2018-2005) (%)

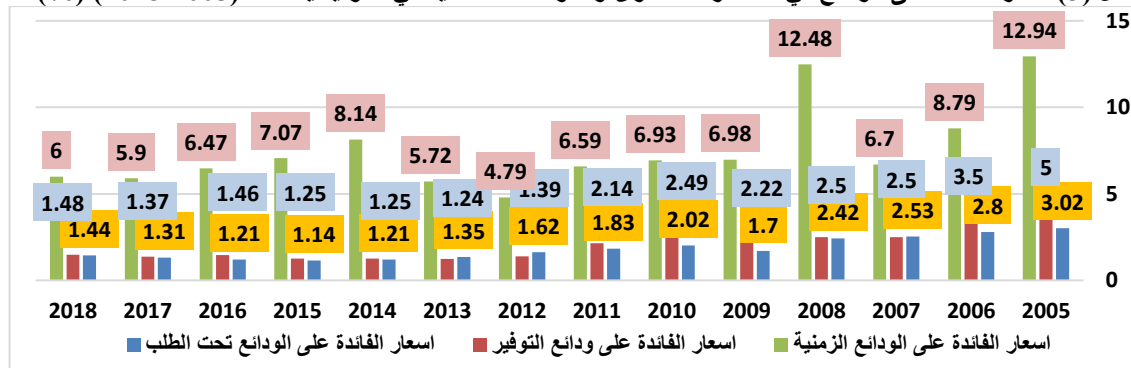


المصدر: البنك المركزي الاندونيسي ، النشرات الاحصائية السنوية ، مؤشرات اقتصادية ، سنوات متنوعة

سادسا: تطور اسعار الفائدة على الودائع في المصارف الاخرى والمؤسسات المالية: يتضح من

شكل (3) ان اعلى معدل لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب كان عام 2005 اذ بلغ (3.02%) واعلى معدل لأسعار الفائدة على ودائع التوفير كان عام 2005 اذ بلغ (5%) واعلى معدل لأسعار الفائدة على الودائع الزمنية كان عام 2005 اذ بلغ (12.94%). وان اقل معدل لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب كان عام 2015 اذ بلغ (1.14%) واقل معدل لأسعار الفائدة على ودائع التوفير كان عام 2013 اذ بلغ (1.24%) واقل معدل لأسعار الفائدة على الودائع الزمنية كان عام 2012 اذ بلغ (4.79%) خلال مدة الدراسة. ومن الجدير بالذكر ان المؤسسات المصرفية الاندونيسية كانت فاعلة ونشطة، وتمكنت من تمويل كافة الأنشطة اليومية للأفراد والمؤسسات العاملة سواء المحلية والأجنبية. وان المستوى الجيد الذي وصلت اليه هذه المؤسسات المصرفية في اندونيسيا نتيجة المثابرة والاجتهاد في الاعمال المصرفية والخبرات المتراكمة، وقدرة إدارات تلك المؤسسات من تحقيق السمعة الحسنة والقدرة على الابتكار المصرفي وجودة الخدمات المصرفية المقدمة، مما شجع على زيادة الادخار المحلي ومن ثم الودائع المصرفية بغية الاستفادة من حزم الخدمات المصرفية والتسهيلات المقدمة للأفراد والمؤسسات، والتي تدعم الاقتصاد الوطني. (اندونيسيا، رؤية اقتصادية، QNB، سنوات متنوعة)

شكل (3) اسعار الفائدة على الودائع في المصارف الاخرى والمؤسسات المالية في اندونيسيا للمدة (2018-2005) (%)



المصدر: البنك المركزي الاندونيسي ، النشرات الاحصائية السنوية ، مؤشرات اقتصادية ، سنوات متنوعة

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

- 1- قامت اندونيسيا بتمويل ما يقارب ثلث الناتج من الادخار المحلي خلال مدة الدراسة.
- 2- كان الادخار بحدود ثلث الدخل القومي، فإن هنالك ثمة وعي ادخار لدى الجمهور تم تعبئته صوب الاسواق النقدية والمالية.
- 3- شهدت اندونيسيا تحفظا في مستوى اسعار الفائدة خلال مدة البحث من اجل جذب الادخار وجاء التحفظ منسجما مع تحريمها وفق النهج الاسلامي.
- 4- حصة الفرد من الادخار كانت جيدة بسبب تحسن ظروف الانتاج والاستقرار الاقتصادي وتحسن بيئة الاعمال

ثانيا : التوصيات

- 1- العمل على رسم اهداف السياسة النقدية بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع عمليات الادخار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وهذا يتطلب وجود مصرف مركزي، يتمتع بمستويات عالية من القدرات الفنية، وخاصة في مجال توفير السيولة يكون من خلال تطوير الأسس التنظيمية والتشريعية والمؤسسية للجهاز المصرفي لكي تقوم بدورها كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين.
- 2- ضرورة اتخاذ سياسات هادفة تسعى الى تفعيل وتطوير دور الجهاز المصرفي في تحسن مستوى وتنمية الادخارات، وإزالة او تقليل المعوقات والقيود على الجهاز المصرفي.
- 3- تفتح هذه الدراسة آفاقاً مستقبلية لدراسات قادمة حول الادخارات المحلية في منح القروض الموجهة لتمويل التنمية الاقتصادية والحد من المشاكل.
- 4- ضرورة التزام المصارف الاندونيسية بالقواعد والمعايير الدولية وما تصدره من توجيهات جديدة تتعلق بتوفير الادخارات المحلية وتعزيز الملائمة المالية ومن ثم توسع مقدرتها في منح الائتمان وتنمية الاقتصاد

المصادر والمراجع / اولاً : المراجع والمصادر العربية

الكتب العربية

- 1- إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، 2011، "الادخار مشروعياته وثمراته"، الطبعة الأولى.
- 2- حربي محمد موسى عريقات، 2006، "مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- 3- حسام علي داود، 2010، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- 4- علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، محمد فائز حسن، 2013، "ادارة المؤسسات المالية، مدخل فكري معاصر"، الطبعة العربية.

- 5- محمد عبد الله عجمية، محمد علي الليثي، 2004، "التنمية الاقتصادية – مفهوما، نظرياتها، سياساتها"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 6- مدحت القرشي، 2007، "التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- أ- الرسائل والاطاريح
- 7- خلادي ايمان 2011، "دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- 8- زيتوني عبد القادر، 2011، "محددات الادخار في القطاع العائلي بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2008"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود وبنوك، 2011.
- ب- البحوث والنشرات والمجلات والروايات
- 9- رحيم حسن، 2004، "نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية اشارة خاصة الى بلدان شمال افريقيا"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
- 10- سلامي 2015، "مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 2 جوان، الجزائر.
- ثانياً: المراجع والمصادر الاجنبية**

A-Books

1. Abu, N., 2010, "Saving-Economic Growth Nexus in Nigeria, 1970-2007: Granger Causality and Integration Analysis". Review of Economic and Business Studies, 3(1)
2. Anton Ogren , 2018, "Determinants behind Household Saving Behavior - Empirical analysis on 15 OECD countries ", Umea University , Sweden .
3. Das, J.R., Mishra, P.K. & Mishra, S.K., 2010, "The Dynamics of Savings and Investment", Prentice Hall ,USA.
4. Dooley, Michael P. et al, 2004, "The US Current Account Deposits and Economic Development: Collateral for a Total Return Swap.", NBER Working Paper No. 10727.
5. Esso, L.J., 2012, "Re-examining the Saving-Investment Nexus: Threshold Cointegration and Causality Evidence from the ECOWAS". Econ Change Restrict, 45, USA.
6. Hailemariam, A., 2010. "The Impact of External Debt on Economic Growth and Private Investment in Ethiopia". Unpublished M.Sc. Thesis, Addis Ababa University.
7. J.Singh, 2019, "Commercial Bank: Definition, Function", Credit Creation and Significances . <https://www.economicdiscussion.net/banks/commercial-bank-definition-function-credit-creation-and-significances/607>

-
8. Kim, Kwang Suk.1991, "The Interest-Rate Reform of 1965 and Domestic Saving." ,in Economic Development in the Republic of Korea: A Policy Perspective. ed. by Lee-Jay Cho and Yoon Hyung Kim. East-West Center, Hawaii.
 9. Kowalski E., 2000. "Determinants of Economic Growth in East Asia: A Linear Regression Model". Honors Project, Illinois Wesleyan University.
 10. Lucas, Robert E. Jr.,1990, "Why Doesn' t Capital Flow from Rich to Poor Countries," ,American Economic Review.
 11. NurulWajhi Ahmad et al, 2015, "Determinants of Saving Behavior among Staff in International Islamic University College Selangor", First International Conference on Economics and Banking (ICEB-15).
 - B. Journal and Research's
 - 12-Anna Orthofer, 2015,"What we talk about when we talk about saving: Concepts and measures of household saving and their application to South Africa", Economic Research Southern Africa (ERSA).
 - 13-Faras, R.Y. & Ghali, K.H., 2009."Foreign Direct Investment and Economic Growth: The Case of the GCC Countries". *International Research Journal of Finance and Economics* .
 - 14-Zurina Kamarudin & Azlan Shah , 2018, "FACTORS AFFECTING THE SAVING BEHAVIOUR OF TAJ INTERNATIONAL COLLEGE STUDENTS Article" , January 2018, <https://www.researchgate.net/publication/330425997>.